قالت العرب

يابن أبي خذ مني ما كنتِ أداريهِ زماني / خضتُ به معكرةً للشوك / وكان الألمُ الحنضل يجتهدُ / يا ولدي خذ مني جلباباً فضفاضاً حذرَ الموتِ / وإن كان قميصُك من دُبرٍ قدّ توقّ بثوبي / تُكفاهُ الصَرَدُ

الشهدار
العدد 327 - السنة الحادية عشرة- الأحد 15 يناير 2023م - 22 جمادى الآخر 1444هـ

رفع الفائدة .. سلاح مدمر لايصلح للحالة

التضخم فى مصر ليس ناجما عن زيادة الطلب بل لارتفاع ال

عز الدين حسنين: الهدف جذب الأموال الساخنة لتكون طوق نجاة مؤقت

خالد إسماعيل: ضبابية وعدم استقرار والتضخم لن ينخفض قبل نهاية 2023

ياسر شحاتة: زيادة الإنتاج التصنيعى هو مايخفض معدل التضخم المرتفعة

د. كرم سلام: «النوبة التضخمية» تتوقف على أوضاع أسواق العمل وحرب أوكرانيا

د. ياسر حسين: الوضع صعب ولكنه ليس خطيرا ومصر قادرة على تخطى الأزمة

د. عبد الرحمن شعبان: الحل فى زيادة الانتاج وتوطين الصناعة وتقليل فاتورة الاستيراد

إيهاب شلبي: قرار رفع سعر الفائدة غير فعال فى الوضع الحالى وهناك حلول أخرى

أ
الدولا
مع

استجابة صندوق النقد الدولى اتخذ البنك المركزى فى الأسابيع الماضية قرارات برفع سعر الفائدة بمعدل ٣٪ وطرحت البنوك شهادات جديدة بعائد ٢٥٪ وتحرك سعر الدولار أمام الجنيه مرة أخرى ليصل الأسبوع الماضى إلى ٣٢ جنيها للدولار قبل أن يتراجع إلى ماتحت ٣٠ جنيها. أدى ذلك إلى ارتفاعات متسارعة وفورية فى السلع والخدمات ، وإضافة ضغوط تضخمية جديدة بدلا من المستهدف منها .. فكيف يرى خبراء الاقتصاد الصورة .. هذا مانعرضه فى هذا التحقيق.

يقول الدكتور عز الدين حسنين الخبير الاقتصادى إن الأسعار ارتفعت مدفوعة بانخفاض الجنيه أمام الدولار بداية من ٢١ مارس ٢٠٢٢ إلى ٢٧ اكتوبر ٢٠٢٢ بمقدار ٥٧٪ ، مما ترك آثارا سلبية على الأسواق المحلية بارتفاع كافة السلع والخدمات ، تزامنا مع نقص المعروض من الدولار بالقطاع المصرفى وتغول السوق الموازية التى فاقت السعر الرسمى لصرف الجنيه امام الدولار بفاصل من ٨ الى ١٠ جنيهات قبل التخفيض الأخير للجنيه.

فارتفع التضخم العام الى ١٨,٧٥٪ والتضخم الأساسى إلى ٢١,٥ ٪ ، مما دفع البنك المركزى خلال عام ٢٠٢٢ الى رفع الفائدة ٤ مرات خلال العام بمقدار ٨٪ مرتفعا من ٨,٢٥ ٪ – ٩,٢٥٪ للايداع ولاقراض لليلة واحدة الى مستوى ١٦,٢٥٪ – ١٧,٢٥٪

ولعل آخر رفع للفائدة فى آخر جلسه للسياسة النقدية لعام ٢٠٢٢ فى ٢٢ ديسمبر بمقدار ٣٪ دفعة واحدة ، فى محاولة لجذب السيولة الزائدة فى الأسواق التى قدرت وفق نشرة البنك المركزى فى أكتوبر بحوالى ٨٠٠ مليار جنيه ، متداولة خارج الجهاز المصرفى وهى أحد الأسباب وليست اهمها ، ولكن الاهم هو محاولة جذب الاموال الساخنة التى خرجت من مصر ومقدارها تقريبا ٢٥ مليار دولار، فالمركزى يحاول هذه المرة الاستعانة بهذه الاموال وجذبها من أجل استقرار الاحتياطى الدولارى والمساعدة السريعة فى إجراء التعويم الكامل للجنيه أمام الدولار وفق الاتفاق مع صندوق النقد الدولى .

فجذب الأموال الساخنة للاستثمار فى أدوات الدين الحكومية ، هو هدف البنك المركزى الآن ، خاصة مع انخفاض الموارد الدولارية من الأنشطة الأساسية مثل السياحة والتصدير وتحويلات العاملين بالخارج والتصدير ، فجذب الأموال الساخنة الآن بمثابة خطة طوارئ سريعة ، إذا نجح البنك المركزى فى استعادتها للسوق المصرية ستكون طوق نجاة مؤقت لتنفيذ التعويم الكامل أو تطبيق سعر الصرف المرن والمساعدة فى تلبية احتياجات المستوردين من الدولار وخروج البضائع المكدسة بالموانئ.

ومع خروج البضائع من الموانى قد تساهم نسبيا فى زيادة المعروض من السلع وبالتالى انخفاض الاسعار تدريجيا .إذا استخدام آلية أو سلاح الفائدة من جانب البنك المركزى المصرى ليس هدفه كبح التضخم فى ذاته ، من خلال جذب السيولة الزائدة بقدر ما هدفه هو جذب الأموال الساخنة

وتوقع عز الدين حسنين أن تستمر الأسعار فى الارتفاع لفترة ٦ شهور على الأقل ، إذا ما نجح المركزى فى جذب الأموال الساخنة واستقر سعر الصرف خلال تلك الفترة ، وفى حال عدم جدوى رفع الفائدة ستستمر السوق السوداء مهيمنة على سعر الصرف وستستمر موجه ارتفاعات الاسعار.

ويشير حسنين أن الدراسات الاقتصادية السابقة أثبتت أن استخدام آلية رفع الفائدة لمكافحة التضخم المتسارع تنجح إذا ما كان التضخم مدفوعا بزيادة السيولة النقدية المتداولة ، ولكنها تفشل فى حال ما إذا كان سبب التضخم هو نقص المعروض من السلع وزيادة سعر صرف الدولار أمام الجنيه ، ففى الحالة المصرية ليس التضخم سببه زيادة السيولة وإنما بسبب انخفاض المعروض من الدولار وانخفاض قيمة الجنيه أمامه مع نقص المعروض من السلع .

لذا يجب البحث عن آليات لزيادة المعروض من السلع وزيادة المعروض من الدولار والأمران يحتاجان زيادة إنتاج من السلع وزياده وتيرة التصنيع من أجل التصدير بعد الاكتفاء الذاتى وزيادة حصيلة السياحة وتحويلات العاملين بالخارج .

ضبابية

أما المستشار خالد اسماعيل عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع فيقول: لاحظنا ارتفاع معدل التضخم السنوى الأساسى مايقرب من ٦٪ فى ديسمبر ٢٠٢١ حتى وصل إلى ٢١,٥٪ فى نوفمبر ٢٠٢٢ وهذا المعدل تعدى بكثير مستهدفات البنك المركزى والتى كانت تبلغ ٧٪+–٢ نقطة مئوية.

ويوضح أن أسباب التضخم فى مصر تعود إلى زيادة التكلفة بسبب العوامل الخارجية والتضخم المستورد وليس لزيادة الطلب ونحن مع بدايات عام ٢٠٢٣ نجد حالة من الضبابية وعدم الاستقرار ، حيث تشير كل التوقعات الاقتصادية إلى أن العام سيشهد نموا ضعيفا وقد يواجه العالم ركودا فيه ، لأن تكاليف الاقتراض العالية ستؤدى إلى انكماش عدد من الاقتصادات ، فخفض التضخم للمستويات المعقولة يعنى نموا أضعف ، ويرى حسب المعطيات بأن انكسار التضخم بالانخفاض لن يحدث قبل نهاية النصف الثانى من عام ٢٠٢٣ وسيعتمد ذلك بدرجة كبيرة على مدى تراجع حدة التوترات الجيوسياسية العالمية والمتمثلة فى الحرب الروسية الأوكرانية.

يضيف خالد إسماعيل : ارتفاع الأسعار يكون له التأثير المباشر على المواطن البسيط ونتحدث هنا عن أصحاب الدخل المحدود والمتوسط ، ونجد عددا كبيرا من تلك الفئة قد فقدوا ثلث قوتهم الشرائية خلال هذا العام ، وفى هذا الإطار نجد اتخاذ عدة خطوات لكبح التضخم باستخدام السياسة النقدية ، فنجد قرارت البنك المركزى برفع الفائدة منذ بداية العام أربع مرات بنسبة زيادة ٨٪ ، ومن خلال هذا الإجراء يقل الطلب فى الأسواق من خلال إيداع النقود فى البنوك ويقل الطلب على السلع وتقل الأسعار ، من الإجراءات الأخرى برامج الحماية الاجتماعية لمحدودى الدخل ، وهنا نؤكد على تعزيز هذا الدور والوصول لأكبر شريحة منهم ، وحسب توصيات صندوق النقد الدولى ، مطلوب الاستمرار فى منح أولوية لمساعدة الفئات الأكثر ضعفا ، وخلال الشهر الماضى تم إقرار حزمة من بنود الحماية الاجتماعية للمواطنين بقيمة ٦٧ مليار جنيه وهنا نؤكد على أهمية وصولها لمستحقيها.

ويوضح خالد إسماعيل أنه مع رفع البنك المركزى للفائدة قد يكون هناك ارتفاع نسبى لأسعار المنتجات بسبب ارتفاع تكلفة التمويل ويوصى بالعمل على محاور أخرى ، منها العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادة الوارد من السياحة والأهم الإنتاج ثم الإنتاج بتشجيع ودعم المنتج المحلى كبدائل للسلع التى يتم استيرادها ، ثم اخيرا أهمية تفعيل ماتم اتخاذه من قرارات لمراقبة الأسعار فى الأسواق ، فنجد قرار إلزام المنافذ التجارية بوضع الأسعار على السلع ووضع سعر عادل للسلع الاستراتيجية من وزارة التموين ، ومواجهة التجار الذين استغلوا تلك الظروف لزيادة الأسعار بصورة مبالغ فيها ، كما يجب على الأجهزة الرقابية التواجد فى الشارع قرب المواطن البسيط للتخفيف من تداعيات تلك الآثار السلبية من كافة الجوانب.

تضخم الأسعار وتضخم التكلفة

يوضح الدكتور ياسر شحاتة الخبير الاقتصادى وأستاذ إدارة الموارد البشرية أن هناك نوعان من التضخم ، الأول هو التضخم الناتج عن الطلب ، فعندما يزداد الطلب على سلعة ما ، فإنه يؤدى إلى رفع الأسعار ، وعادة ما يحدث ذلك عندما يشعر المواطنون بالثقة فى الأوضاع الاقتصادية ، ما يدفعهم إلى المزيد من الإنفاق بدلا من الادخار ، ويبدأ التضخم الناتج عن الطلب بارتفاع فى الطلب الاستهلاكى ، فيحاول التجار الوفاء بالطلب من خلال زيادة المعروض ، وعندما لا تكون هناك سلع إضافية كافية لزيادة المعروض ، يعمد التجار إلى رفع أسعارهم ، مما يؤدى إلى تضخم ناتج عن الطلب، والذى يطلق عليه أيضا «تضخم الأسعار».

أما النوع الثانى – حسب رأى الدكتور شحاتة – هو تضخم التكلفة ، يحدث هذا عندما ترتفع تكلفة إنتاج السلع ، وهذا ما شاهدناه مؤخرا فى شتى أنحاء العالم جراء أزمتى كوفيد–١٩ والحرب فى أوكرانيا والذى كان لهما دور كبير فى عرقلة سلاسل الإمداد، وأصبح من الصعب على الشركات إنتاج السلع وتوصيلها.

ويتوقع الدكتور ياسر شحاتة انحسار التضخم ، خلال النصف الثانى من عام ٢٠٢٣، والوصول إلى المنطقة التى يستهدفها البنك المركزى ، بالإضافة إلى الوصول بمعدل التضخم لمستويات أكثر استقرارًا ، وسوف يكون تراجع معدل التضخم خلال تلك الفترة مدعومًا بتراجع حدة التوترات العالمية ، تماشيا مع توقعات البنوك المركزية على مستوى العالم.

ويضيف: بكل تأكيد رفع أسعار الفائدة من أهم أدوات البنوك المركزية لمكافحة التضخم ، وذلك عبر امتصاص السيولة حيث تتبع غالبية البنوك المركزية السياسة التى يتبعها الفيدرالى الأمريكى ، ولكن ما هو الهدف وراء رفع الفائدة ، بكل تأكيد هو مكافحة التضخم، فضلا عن إسهامه فى تحقيق مؤشرات اقتصادية إيجابية للاقتصاد المصري، وذلك من خلال تراجع التضخم. ويطالب شحاتة بالتركيز على زيادة الإنتاج التصنيعي، والذى يؤدى بدوره إلى الحد من ارتفاع الأسعار ومعدل التضخم.

التضخم ارتفع أكثر فى السابق

يقول د. كرم سلام الخبيرالاقتصادى ومستشار العلاقات الاقتصادية الدولية أن معدل التضخم واصل مساره التصاعدى ليتجاوز ٢٠٪ بنهاية عام ٢٠٢٢فى ظل انخفاض سعر الجنيه أمام الدولار، وهذه ليست المرة الأولى التى يسجل فيها التضخم فى مصر مستويات قياسية، إذ سبق أن وصل لنحو ٣٠٪ خلال عام ٢٠١٧، كما سجل معدل التضخم السنوى فى مصر ٣٣٪ خلال يوليو ٢٠١٨، مقتربًا من أعلى مستوى سجله التضخم وبلغ ٣٥,١٪ فى يونيو عام ١٩٨٦. ومن الملاحظ ارتفاع معدلات التضخم بوتيرة سريعة هى الأعلى منذ ٢٠١٨. ففى أبريل الماضى، أعلن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء أن معدل التضخم السنوى لإجمالى الجمهورية سجل ١٢,١ فى المئة لشهر مارس ٢٠٢٢ مقابل ٤,٨ ٪ للشهر نفسه من العام السابق ثم فى مطلع مايو ، أعلن الجهاز ارتفاعا جديدا لمعدلات التضخم فى أبريل الماضى لتصل إلى ١٤,٩ فى المئة مقابل ٤,٤ فى المئة لنفس الشهر العام السابق، مسجلا بذلك ارتفاعًا قدره ٣,٧ فى المئة عن شهر مارس ٢٠٢٢، أى خلال شهر واحد، حتى بلغ ١٦,٣٪ خلال أكتوبر ٢٠٢٢ وفى تصاعد مستمر ويتوقع أن يصل لمستويات اعلى خلال العام ٢٠٢٣.

ويشير د. كرم سلام أن معدلات التضخم هذه جلبت ارتفاعا إجماليا فى أسعار السلع الغذائية الأساسية بنسبة ٢٩,٣ فى المئة. فزادت أسعار الخضروات والفاكهة بنسبة ٦٦,٢ فى المئة والزيوت ٣٦,٦ فى المئة والحبوب والخبز ٢٨,٥ فى المئة، والأسماك ٢٤,٤ فى المئة، واللحوم والدواجن ٢٢,٣ فى المئة. وكانت هذه هى الزيادة الثانية فى أسعار السلع خلال شهر واحد، ففى أبريل ارتفعت أسعار الحبوب والخبز بنسبة ١١ فى المئة، واللحوم والدواجن بنسبة سبعة فى المئة، والألبان والبيض خمسة فى المئة.

ويرجع د. سلام أسباب التضخم وغلاء الأسعار إلى عدة أسباب منها الاختناقات فى سلاسل الإمداد العالمية للسلع الأساسية ، وتحول الطلب العالمى من الخدمات إلى السلع الاستهلاكية ، العامل الثالث هو حزمة التدابير التنشيطية الكلية التى قامت بها الولايات المتحدة والتى أدت لزيادة فى الطلب الكلى العالمى. والرابع وجود صدمة عرض العمالة العالمى ، حيث لا تزال الانقطاعات فى أسواق العمل ونسب المشاركة فى القوة العاملة فى العمل والانتاج دون المستويات المطلوبة. والعامل الخامس يتمثل فى صدمات إمدادات الطاقة والغذاء الناتجة عن الغزو الروسى لأوكرانيا ، الذى أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، مما ساهم فى زيادة معدلات التضخم عالميا ، وقد أدت الانقطاعات الناتجة عن الحرب والعقوبات إلى ارتفاع حاد فى الأسعار العالمية، ولاسيما أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية.

التوقعات المستقبلية

ويرى د. كرم سلام أن «مدة النوبة التضخمية» وغلاء الأسعار الحالية متوقف على عاملين : أولهما التفاعل بين استمرار ضيق الأوضاع فى أسواق العمل واختناقات سلاسل الإمداد واستجابة البنوك المركزية لاحتواء الضغوط التضخمية ، وثانيا مدة الحرب فى أوكرانيا وتداعياتها على أسعار الطاقة والغذاء والنمو العالمي. ومن المتوقع وحسب التجارب التاريخية السابقة، لن تستمر هذه الطفرة التضخمية الخارجة عن السيطرة لأكثر من عامين.

ويوضح سلام أن قرار البنك المركزى المصرى رفع سعر الفائدة للجنيه جزء من الحلول لكن يتعين على الحكومة بعد قرار المركزى أن تقوم بدور كبير فى دعم الفئات الأكثر احتياجا وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية لتخفيف العبء عن كاهل المواطن المصرى العادى ، واتخاذ حزمة قرارات تضيف حماية اجتماعية للفئات الأكثر احتياجا لتخفيف الآثار السلبية المتوقعة بعد قرار البنك المركزى المصرى برفع سعر الفائدة.

كما يجب على الحكومة المصرية فى الفترة المقبلة القيام بإجراءات منها :

– أن تتابع لجنة السياسة النقدية التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية وتستمر فى استخدام كافة أدواتها النقدية من أجل السيطرة على توقعات التضخم واحتواء الضغوط التضخمية من جانب الطلب والاثار الثانوية لصدمات العرض التى قد تؤدى إلى انحراف التضخم عن المعدلات المستهدفة له.

– دعم الخبز تدريجيا على مدار السنوات المقبلة ، وتعزيز الأمن الطاقوى للاقتصاد المصري.

– صرف مساعدات استثنائية للفئات الأكثر احتياجا ، وقد بلغت المساعدات الاستثنائية لـ٩ ملايين أسرة لمدة ٦ أشهر مقبلة ، بتكلفة إجمالية تصل إلى مليار جنيه (٥٢,٨ مليون دولار شهرياً) للأسر الأكثر احتياجا، ومن أصحاب المعاشات الذين يحصلون على معاش شهرى أقل من ٢٥٠٠ جنيه (١٣٢ دولارا)، وكذلك من العاملين بالجهاز الإدارى للدولة الذين يحصلون على راتب أقل من ٢٧٠٠ جنيه (١٤٢,٥ دولار) شهرياً.

– تعزيز الأمن الغذائى للأسر الفقيرة والأمهات والأطفال، من خلال التوسع فى طرح كراتين السلع الغذائية المدعمة بنصف التكلفة، وبواقع مليونى كرتون شهرياً، على أن يجرى توزيعها من خلال منافذ القوات المسلحة، إلى جانب توزيع وزارة الأوقاف

ترنيمة عشق

نهارك مُدوحَس !!

حورية عبيدة

فجأة وأنا قاعدة فى الباص راجعة من المنصورة للقاهرة سمعت حوار تليفونى بين شاب ووالدته بيقول لها: آلو يا امّا.. خلاص أنا وأبويا بعنا حلق عمّتي.. وكان وزنه ٤ جرام.. وهانركّب خلاص خزان المية فى الدّار.. ولما ربنا يفرجها نبقى نجيب لعمّتى حلق بداله.

انتفض الولد لمّا سمعنا أمّه بتصرّخ وتقول له: "نهارك مُدوحَس".. إنت عارف الدّهب كل يوم سعره بيغلى، يعنى لما نيجى نرجعه لعمّتك ها ندفع تمنه مرتين يا "أهبل يا ابن الهبلة".. رد الولد بغضب: يعنى إيه يا امّا ؟ ما انا تعبت من تحويل المية كل يوم بالجراكن على العَجلة.. خلاص بقى.. خلاصيا امّا.. ما "تزئيش".. اللى حصل حصل.. خلاااااص.. مع السّلامة.

بَصيت للولد وقلت له عيب يا "أهبل" قصدى يا حبيبى تقول لوالدتك ما " تزئيش"؛ ده أنت وأبوك جبتولها جلطة..(وقعدت أفكر يعنى إيه: نهارك مُدوحَس ؟!).

قلت أغير مزاجى اللى اتعكر؛ ما هو مش معقول أقعد ٣ ساعات مهمومة لغاية ما أوصل القاهرة؛ فتحت الموبايل أبص على الواتساب.. دخلت جروب بنقول على نفسنا فيه إننا "جروب المثقفين" وكلنا من تخصّصات مختلفة؛ فوجئت بخناقة حامية وشتائم بتنط من الموبايل: "إنت إخوانى وعميل.. لأ إنت سيساوى منبطح.. عيب يا جماعة لازم نتفق على رأى واحد.. لا لا إحنا الوطنيين وانتوا الخونة.. إنتوا خربتوا البلد.. لأ إنتوا اللي ضيعتوها.. الأسعار ولعت.. العالم كله كده.." واستمر الرّدح – فى نهارهم المدوحَس– وما هديش إلا لما الجروب اتفركش وخرجوا الناس منه.. والموبايل نفسيته كمان هديت وارتاح من كتر رنّ الرّسايل.

الكآبة مسكتنى أكتر وأكتر. وقلت يا بت ادخلى جروب "الأمهات"وهيّصى مع صحباتك الفُللى وشوفى وصفات الأكل والبشرة والشَّعر ودلعى نفْسك شوية مع حبة فضفضة وذم فى الأزواج.. ده مفيش أحلى من كده.. والله السّتات قعدتهم حلوة وكلها فرفشة خصوصًا على الصّبح والرّجالة فى شغلهم.. يعنى نهارهم مش مدوحَس بإذن الله

يا دوب لسة بحط رجلى جوه الجروب لقيت صديقتى بتشتكى إن بقالها يومين بتبكي؛ خير يا حبيبتى ؟ قالت: ابنى وخطيبته بيحبوا بعض من ٧ سنين واتخطبوا من سنتين. طيب وإيه المشكلة ؟ قالت: خلاص قرّروا يفسخوا الخطوبة بسبب الغلاء وارتفاع الأسعار المجنون.. وبالشّكل ده ابنى مش قادر على متطلبات الزّواج.. والبنت والولد بيبكوا وهما بينهوا موضوعهم.. (حوقلنا وبسملنا ودعينلها ولكل أسرة مش عارفة تجوز أولادها).

اتغميت كمان وكمان.. وقرّرت أقفل الموبايل (اللى نهاره مُدوحَس هو كمان).. وبصّيت ناحية السّواق لقيته فى عالم تانى خالص.. الباشا مندمج مع صوت "نجاة" التى أعشقها وبيغنى كمان معاها.. فكرة والله.. ليه ما اعملش زَيّه وأعيش شوية فى عالم الرّومانسية وأديها طناش زى السّواق؟! واهرب من الغم المتنقى من ساعة ما ركبت الباص المدوحَس ده ؟! "إنت تقول وتمشي.. وأنا أسهَر ما انمشى يا للى ما بتسهرشى ليلة يا حبيبي.. سهرنى حبيبى حُبك يا حبيبي.. باكتب غ الليالى اسمك يا حبيبي". الله الله يا ست "نجاة" صوتها بينقل الرّوح لحتة تانية خالص.

الجلالة خادتنى بقى وقعدت أغني.. وفتحت ستارة الشّباك.. اكتشفت فعلاً إن الحياة مش مدوحسة كلها. دى جميلة والشّمس روعة والسّما لونها صافى وقطع السّحاب عاملين مزيج خطير بين اللونين الأزرق والأبيض.. والله عفارَم على البيه السّواق.. حلو الجو اللى عملته الأغنية؛ وأخدت أبحلق واركز فى الطّبيعة والشّجر الأخضر ومية التّرعة وهى بتلمع بلون الفضّى تحت الشّمس.

فجأة انتبهت –ويا ريتنى فضلت متخدرة بنجاة– لحجارة "تبطين التّرع" اللى وقعت من مكانها جوه المية !! هى لحقت يا ناس ؟! دى معمولة من كَم يوم بس.. اتخضيت وركّزت أكتر لقيت على بعد حوالى نص كيلو والعُمال بيبطنوا جزء جديد !!.. (سألتنى نَفسى الأمارة بالسّوء: إمتى التّبطين ده هايقع زى اللى قابله ؟ أكيد العيب فى سعد.. أيوة سعد زغلول مش هو اللى قال مفيش فايدة ؟! نهارك مُدوحَس يا سعد إنت كمان).

يعنى يا ربّى صوت "نجاة"ما عملش حاجة؛ وخرجت من مُود الرّومانسية مع إنهم بيقولوا إن الفن أفيون الشّعوب لتخديرها وللتحكم فى الوعى الجمعي.. طب ليه الأفيون ما عملش حاجةوطار من دماغى بسرعة كدهمع إنى تركت له وعيى تحت أمره يعمل فيه اللى هو عاوزه بالهنا والشّفا.. ليه رجعت أفكر فى الهموم تاني؟!

بصيت فى السّاعة وحمدت ربنا إننا قربنا ندخل القاهرة.. قررت اتصل ببنتي: ألو حبيبتي.. إزيك وحشتيني.. جايبلة لك معايا سمك مشوى من المنصورة يستاهل بؤك.. ياللا يا حلوة جهزى السّلطة على ما اجيلك.. إيه ؟! بتقولى إيه ؟! ما بتحبيش إيه ؟!.. ما بتحبيش السمك ؟! إنت عارفة الكيلو بقى بكام ؟! الكيلو بـ ٩٠ جنيه غير تمن الشوي.. هاتكليه يعنى ها تكليه غصب عنك وإلا نهارك ها يبقى مُدوحَس.. (بس حد يقولى يعنى إيه مُدوحَس ؟).

الشهداء
العدد 327 - السنة الحادية عشرة- الأحد 15 يناير 2023م - 22 جمادى الآخر 1444هـ

قالت العرب

الملكُ القادم يا ولدي قاس / لا يعرف للرحمة دربا / والسجن القادم يا ولدي سجنٌ أبديُ الصنعة / مصنوعٌ من أقفاصٍ صفراءَ عليها دمك الطاهر يتقدُ / حمرته تصبغَ بطنَ الأرضِ / وباطنُها حبلى بالظلم الأحمرْ

...ة المصرية ...لتكلفة

أيمن الزيات: زياده التدفقات ...ية والاستثمار المباشر ورفع ...لات الإنتاج أهم الحلول

حازم عواد: يقلل من معدلات النمو الاقتصادى ويؤثر بالسلب على الدخول ويرفع البطالة

– ضرورة تقبل ذلك الأمر من قبل الشعب، حيث أن النسبة المتوقعة لارتفاع سعر الدولار أو انخفاضه ليست كبيرة وتكون فى الحدود الضيقة، وأن هناك توقع بارتفاع متوسط سعر الدولار خلال الفترة المقبلة، لكنه لا ينظر إليه على أنه "قفزة كبرى"، بل ضمن التحركات العادية للعرض والطلب.

–إصدار شهادات الايداع التى تقدمها بنوك القطاع العام والتى تهدف لتقليل السيولة فى السوق لمواجهة أرتفاع الأسعار وموجة الغلاء ، وتشجيع الادخار بالعملة المحلية، بالإضافة إلى تعويض المدخرين عن الارتفاع المتوقع فى التضخم.

–على الشركات المنتجة للمواد الغذائية طرح منتجات جديدة بسعر يستوعب زيادة تكلفة الإنتاج وبما يمكن هذه الشركات من الحفاظ على حصصها السوقية الحالية وامتصاص زيادة التكلفة الإجمالية للمنتج .

–تفعيل وتشديد دور الدولة فى الرقابة الداخلية على الأسواق المالية وأسعار السلع وفرض أشد العقوبات على التجار الجشعين .

– زيادة الدعم وفرض الضوابط السعرية من جانب الدولة لكبح الآثار التضخمية الناجمة عن ارتفاع القيمة الدولارية مقابل الجنية المصري.

– تعزيز وتفعيل الدولة لشبكات الأمان الاجتماعى مثل مشروع "تكافل وكرامة " لحماية الأسر الفقيرة وتوفير التحويلات الموجهة لهم فى إطار من الشفافية .

– على الأسر خفض أوجه الإنفاق غير الضرورية والاكتفاء بالمتطلبات الأساسية فى الوقت الراهن للأزمات العالمية .

سيناريوهات

يقول الدكتور ياسر حسين الخبير الاقتصادى والمالى والمحاضر بالجامعات الخاصة والدولية إن سيناريوهات متوقعة تلوح فى افق الاقتصاد المصرى ، حيث يتوقع ان يترتب على قرارات رفع الفائدة تاثيرات متوقعة على مختلف جوانب الاقتصاد المصرى بشكل عام وعلى الاسعار وعلى الموازنة العامة وعلى الايداع والاقتراض وعلى الذهب وعلى العملات الصعبة وأهمها الدولار الاميركى وعلى البورصة المصرية وعلى اسعار المنتجات وعلى المواطن المصرى .

فقرار رفع الفائدة يستهدف احتواء الضغوط التضخمية فى السوق المصرى ومحاوله الوصول إلى استقرار الأسعار من أجل واقع أفضل للمواطن المصرى الذى يعانى من ارتفاع الأسعار المتتالى والمتوالى فى كافة السلع على مدار عام ٢٠٢٢ .

ويرى أن تأثير القرار على الأسعار فى السوق يفترض أن يؤدى إلى كبح جماح التضخم وفرملة قفزات أسعار السلع، والسيطرة على ارتفاع الاسعار الذى طال مختلف السلع، ومنها السلع الهامة الاستراتيجية مما يشكل أزمة فى السوق ومعاناة للمواطن المصرى .

أما تأثير القرار على الموازنة العامة للدولة فسيكون سلبيا، لأن رفع الفائدة سيؤدى الى الضغط على الموازنة وزيادة الاعباء عليها وزيادة حجم الدين العام .فى حين يؤثر القرار إيجابيا على الايداع والمودعين، ويحافظ على أموال المودعين بالبنوك من التضخم ، وجذب شرائح مودعين آخرين .

بينما رفع الفائدة على الاقتراض والمقترضين سيكون سلبيا، حيث ترتفع تكلفه الاقتراض لإقامة المشروعات ويعانى أصحاب المشروعات وكذلك أصحاب أنشطة بيع السلع بالتقسيط مثل الأجهزة الكهربائية والأثاث وجهاز العرائس وأنشطه ومعارض بيع السيارات .

ويتوقع الدكتور ياسر حسين أن يؤدى قرار رفع الفائدة على العملات الصعبة واهمها الدولار الاميركى إلى انفراجة دولارية بعض الشيء، حيث ستزيد التحويلات إلى مصر بالدولار الأميركى وتحويله إلى شهادات بنكية بالجنيه المصرى للحصول على عائد الشهادات المصرية، وسيكون ذلك التوجه أيضا هو توجه حائزى الدولار داخل مصر ، كما يؤدى الى محاولة تجفيف السوق السوداء للعملة الصعبة وتوفير الدولار لحل إشكالية استيراد المواد الخام ومنتجات التشغيل وقطع الغيار المستوردة وتكدسات البضائع بالموانى المصرية حاليا، والدولار بعدما تجاوز ٣٠ جنيها ، سيهبط تدريجيا مع تخطى مصر أزمتها الدولارية .

كما يفترض أن يؤدى رفع الفائدة إلى تقليل للفجوة بين سعر الذهب داخل مصر وخارجها، والوصول إلى سعر قريب من السعر العالمي، وذلك يعنى هبوطا فى أسعار الذهب محليا. وتأثيره السلبى على البورصة سيكون طفيفا وذلك فى ظل النجاحات التى تحققها منذ تغيير إداره البنك المركزي، وفى ظل الشهية المفتوحة لمستثمريها حاليا، الا ان إصدار الشهادات الجديدة سيؤثر بالسلب.

ويتوقع الدكتور ياسر حسين ارتفاعات طفيفة للسلع والخدمات فى الربع الأول من عام ٢٠٢٣، ومع دخول البضائع الواردة التى كانت مكدسة فى الموانى المصرية ستستقر الأسواق والاسعار وتبدأ فى الهبوط مع دخول الاستثمارات الدولارية الكبيرة الى مصر التى تم الاتفاق عليها فى مؤتمر المناخ السابق ، وهى استثمارات الطاقة النظيفة والمشروعات الخضراء، فى منتصف عام ٢٠٢٣ .

وبالنسبة لأحوال المواطن المصري، يتوقع أن تخف معاناته من الارتفاعات المتوالية للأسعار نتيجة دوران عجلة الإنتاج والصناعة، وزياده العرض عن الطلب، كما ستنخفض الاسعار اكثر فى مصر مع الوفرة الدولارية الناتجة عن دخول الاستثمارات الكبيرة الدولارية وعن موسم السياحة الشتوى والمتوقع ان يحقق نجاحا كبيرا فى ظل ازمة طاقة اوروبا خلال الربع الاول من عام ٢٠٢٣ .

ويرى ياسر حسين أن أهم الحلول الواجبة للتخفيف عن المواطن بعد حل مشكلة دخول البضائع الواردة والمكدسة فى الموانى المصرية: – الاهتمام بالترويج السياحى المكثف بقدر المستطاع للموسم الشتوى للسائح الاوربى والغربى فى الربع الأول واستمرار الترويج السياحى لموسم الربيع والصيف للسياحة العربية فى الربع الثاني. – تقديم حوافز استثمارية للمغتربين المصريين بالخارج تكون واضحة ومنطقيه وجاذبة لاستثماراتهم بالعملة الصعبة إلى مصر . – تأجيل بعض المشروعات العقارية التى ليست لها أولوية فى المسيرة الاقتصادية حاليا، لحين انتهاء ازمة الفجوة الدولارية المصرية . – توجيه الجزء الأكبر من مبادرة حياة كريمة نحو هدف توسيع قاعدة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لإنعاش الاقتصاد المصرى فى المدن ولتنشيط وعودة الريف المصرى المنتج، بما له من اهمية فى تلبية الطلب المحلى والحد من الاستيراد والعمل على تخفيض الاسعار لمختلف السلع. – أن تبذل الدبلوماسية المصرية جهدا أكبر فى حل أزمة ليبيا والعمل على استقرارها، وكذلك استقرار العراق وتنميته وإعماره وبذلك سوف تتجه الملايين من العمال والموظفين لإعمار الدولتين الشقيقتين، بما يعود على مصر النفع عبر تشغيل وتوظيف ملايين من المصريين، وجلب عملات صعبة مترتبة على سفر العمالة، وحياه أفضل لأسرهم وعائلاتهم فى مصر .

واختتم الدكتور ياسر حسين حديثه بالقول «إن الوضع صعب ولكن ليس خطيرا، فمصر تخطت ثورتى يناير ويونيو، كما تخطت أزمة عودة العمالة من العراق وليبيا، كما تخطت أزمة كورونا ، وصمدت أمام أزمة روسيا مع أوكرانيا»، ويضيف: مصر التى تخطت كل تلك الأزمات والمصاعب قادرة على تخطى أزمة الفجوة الدولارية الحالية والانطلاق نحو غد أفضل لمصر إن شاء الله .

عبء الحصول على الضروريات

يقول الدكتور عبد الرحمن شعبان الخبير الاقتصادي: لا شك أن ارتفاع الأسعار بشكل كبير اصبح الشغل الشاغل لكل مواطن مصرى فى الفترة الحالية ، وخاصة بعد ارتفاع التضخم بصورة كبيرة تجاوزت ال ٢٠٪ وأصبح الحصول على السلع الضرورية عبئا كبيرا على الأسر ، نتيجة تداعيات الأزمات العالمية و جشع بعض التجار فى استغلال الأزمات ورفع الأسعار بطريقة مبالغ فيها طمعا فى تحقيق مكاسب كبيرة.

وتشير التوقعات فى ٢٠٢٣ مع مزيد من الرقابة على الأسواق وسحب السيولة النقدية من السوق، إلى حدوث انخفاض للطلب على السلع، وأهم الحلول التى يمكن طرحها تتمثل فى زيادة الانتاج وتوطين الصناعة والعمل على تقليل الفاتورة الاستيرادية وهذا سوف يترتب عليه انخفاض فى سعر الدولار وتحسن كبير فى الأسعار.

أما إيهاب شلبى محلل أسواق المال فيشير إلى معاناة المصريين من تداعيات تعويم الجنيه وتراجع قيمته أمام الدولار والعملات الدولية، وشح الدولار فى السوق المصرية، وارتفاع فاتورة الواردات الأساسية. وانعكست كلها سلبيا على القدرة الشرائية للمصريين. وخسرت فئات عريضة من الشعب المصرى أكثر من ثلث قوتها الشرائية خلال أقل من سنة. ولولا محاولات الدعم الحكومى المتواصل للسلع الأساسية وتحسين مستوى الأجور لكان الوضع الاجتماعى أكثر سوءا، فالتضخم قد يبدأ فى الهبوط خلال النصف التانى من ٢٠٢٣ ، كما أنه مدفوع بزيادة التكلفة وليس زيادة الطلب. أما قيام البنك المركزى برفع سعر الفائدة فهو غير فعال فى الوضع الحالى لأن ارتفاع الأسعار ليس بسبب زيادة معدلات الشراء ولكن لارتفاع تكلفه الإنتاج وأزمة سلاسل التوريد

وأهم الحلول فى الوقت الحالى – من وجهة نظر إيهاب شلبى – تخفيض تكاليف الإنتاج، وعمل توازن بين الاستهلاك والإنتاج، من خلال ترشيد الاستهلاك وزيادة الإنتاجية، عبر إعادة تشغيل المصانع المتوقفة، حيث أن أكبر مكون للتضخم فى مصر خاص بالسلع الغذائية والتى نستورد معظمها، فإعادة إنتاج هذه السلع وتصنيعها «محليا» يساعد على خفض التضخم.

ومن الحلول السريعة تحسين سلاسل التوريد بحيث تكون قادرة على تلبية متطلبات السوق وتفعيل دور الرقابة القانونية والمتمثلة فى جهاز حماية المستهلك

ويؤكد أن ارتفاع أسعار العديد من السلع سببه احتكار السلع، خاصة السلع الاستهلاكية، والتى يعتمد عليها المواطن بشكل أساسى فى حياته اليومية، واقتصار إنتاج وبيع هذه السلع على مجموعة محددة من التجار تستهدف تحقيق الربح فقط، مما يؤدى لارتفاعها وهو ما يتسبب فى ارتفاع التضخم كنتيجة طبيعية لذلك

ويقول الخبير الاقتصادى أيمن الزيات أن هناك أزمة اقتصادية طاحنة مابين ارتفاع معدلات التضخم وتراجع أسعار العملة وارتفاع أسعار الفائدة، وكلها عوامل سلبية .. وأضاف: نحن مقبلون على أوقات عصيبة ،خاصه مع تحرير سعر الصرف مقابل الدولار الذى يؤدى إلى زيادة فى أسعار السلع والخدمات ، وبقاء الأجور دون زيادة تتناسب مع ارتفاع التضخم وارتفاع الأسعار، ويضيف: لابد أن تتجه الحكومة إلى العمل على زياده التدفقات النقدية الدولارية والاستثمار المباشر وترشيد استهلاكها ورفع معدلات الإنتاج ، والعمل على تقليل الاستيراد .

ويوضح الدكتور حازم عواد الخبير الاقتصادى وعضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى أن التضخم فى مصر يرجع الى العوامل الحقيقية التى تتعلق بجانب العرض وتزايد التكاليف، ومعظم هذه العوامل وافدة من الخارج، بفعل تزايد فاتورة استيراد الواردات المصرية من الخارج من سلع غذائية ومستلزمات إنتاج وسلع رأسمالية، وبفعل التراجع فى قيمة الجنيه المصري، وبالتالى لا يمكن أن يؤثر رفع سعر الفائدة على هذه العوامل.

كما أوضح أن رفع أسعار الفائدة يزيد الحافز نحو التوجه للجنيه المصري، لأن الكثير من المستحوذين على الدولار، سيتنازلون عن مخزونهم من الدولار، للحصول على الشهادات بالجنيه، مما يؤدى الى استقرارسعر صرفه أمام الدولار. كما أن قرار رفع سعر الفائدة يؤدى الى زيادة تحويلات المصريين بالخارج، والحد من ظاهرة هروب الأموال قصيرة الأجل والتدفق العكسى للأموال الساخنة بفعل رفع أسعار الفائدة فى الدول الأخرى. ومن المتوقع أن ينعكس رفع أسعار الفائدة على الأموال فى البنوك بشكل إيجابي، حيث من المفترض أن تتجه البنوك إلى زيادة الفائدة التى يحصل عليها هؤلاء المودعين، بشرط أن تستقر قيمة الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار

ويوضح حازم عواد أن قرار رفع أسعار الفائدة يضيف أعباء جديدة على الموازنة العامة للدولة، حيث ترتفع فوائد القروض وخدمة الدين ، كما يؤثر سلبا على البورصة، فمن المتوقع انخفاض قيمة الأصول المالية ومن ثم انخفاض قيم مؤشرات البورصة، ويترتب أيضاً على قرار رفع أسعار الفائدة على الاقراض زيادة تكلفة التمويل التى تتحملها المشروعات الاستثمارية، الأمر الذى يقلل من فرص تنفيذ المشروعات الاستثمارية لزيادة التكاليف وانخفاض معدلات العائد المتوقعة على الاستثمار، الأمر الذى يقلل من معدلات النمو الاقتصادى ويؤثر ايضاً بالسلب على مستوى الدخول وارتفاع معدل البطالة.

تحقيق- آمال عبدالله

شراكة بين المصرف المتحد ودار الأورمان فى ٥ مشروعات قومية بالصعيد

تحت رعاية الرئيس عبد الفتاح السيسى – رئيس الجمهورية، انعقد المؤتمر السنوى للتنمية المستدامة – النسخة الثالثة، تحت شعار شراكات قطاع الأعمال: نحو حلول مستدامة اكثر كفاءة.

القت كلمة الافتتاح الدكتورة نيفين القباج – وزيرة التضامن الاجتماعى – نيابة عن رئيس الجمهورية بحضور الدكتور محمد معيط – وزير المالية والسيد القصير – وزير الزراعة واستصلاح الأراضى والسفيرة سها الجندى – وزيرة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج والمستشار مصطفى الهمم – محافظ الاقصر وليس نجم – مستشار محافظ البنك المركزى المصرى لشئون التنمية المستدامة. فضلا عن نخبة من رجال الاقتصاد والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وعدد من المؤسسات.

وعلى هامش المؤتمر الذى استمر لثلاث ايام متصلة، اعلن المصرف المتحد ومؤسسة الاورمان عن ٥ مشروعات تنموية مشتركة بمحافظات الصعيد وهي:

اولا : – مستشفى شفاء الأورمان بالأقصر : فى ٢٠١٧ الماضى شارك المصرف المتحد مؤسسة الاورمان فى مراحل تاسيس المستشفي، عندما قام المصرف المتحد بشراء جهاز غسيل كلوى بوحدة الرعاية الحرجة الجراحية لصالح المستشفى، منذ ذلك الحين تنامت شراكة المصرف المتحد لمؤسسة الاورمان، وشملت الدعم العلاجى ل ٤٤٠ الف حالة ممثلة فى علاج كيماوى ، اشعاعي، وعمليات. فضلا عن الدعم المادى للمرضى القادمين من محافظات اخرى ممثل فى مسيرة العلاج والضيافة بالاقصر.

وتعد مستشفى شفاء الأورمان بالأقصر واحدة من أكبر وأوئل المستشفى المتخصصة فى علاج امراض السرطان بصعيد مصر وبالمجان. تخدم المستشفى عددا كبيرا من المرضى والمصابين من ٦ محافظات (الأقصر ، أسوان ، الوادى الجديد ، البحر الأحمر ، قنا ، سوهاج) على مستوى صعيد مصر. بتعداد حوالى ١٥ مليون نسمة وعدد حالات سرطانية بلغت حوالى ١٥٠٠٠ حالة سنويا.

ثانيا :قرية خورشيد – مركز اهناسيا – محافظة بنى سويف: فى اطار المشروع القومى لحياة كريمة، قام المصرف المتحد وبالتعاون مع مؤسسة الاورمان باعمار قرية خورشيد بمركز اهناسيا بمحافظة بنى سويف. شمل الاعمار انشاء ٥٤ منزلا وتوصيل ٢١ مرفق مياه و٥٠ مرفق كهرباء. فضلا عن توزيع ٥٠ من روؤس الماشية على الاهالى من سكان القرية. بالاضافة الى تقديم الدعم المالى الشهري، بدل تغذية لكل رأس ماشية. هذا فضلا عن تم توزيع ٥ أكشاك متضمنة البضاعة والثلاجات بالمجان على المستفيدين من اهالى القرية.

هذا وقد تم اختيار هذه الحالات من قبل المصرف المتحد ومؤسسة الاورمان وبالتعاون مع مديرية الشئون الاجتماعية بناء على بحث اجتماعى دقيق للحالات المستفيدة، وبيان مدى احتياجاتهم وظروفهم المعيشية الصعبة. فضلا عن التنسيق الكامل مع جهاز الطب البيطرى لعمل إجراءات التأمين على رؤوس الماشية وتقديم الإرشادات البيطرية للمستفيدين لضمان نجاح المشروع.

ثالثا : حملة صكوك الأضاحى: أطلق المصرف المتحد بالتعاون مع دار الاورمان حملة تسويق صكوك الأضحية بمناسبة عيد الاضحى المبارك. و ذلك لإتاحة فرصة أكبر للإستفادة من لحوم الأضاحى وتوزيعها على المستحقين فى جميع محافظات مصر.

رابعا : حملة مصر الدفيانة : شارك المصرف المتحد، مؤسسة الاورمان فى الحملة التى اطلقتها عام ٢٠١٦ لتغطى قرى الصعيد تحت مسمى مصر الدفيانة. حيث تم توزيع ١٠٠٠ بطانية تضامنا مع اهالى الصعيد المتضررين فى جراء السيول التى تتعرض لها البلاد.

خامسا : حملة ستر و دفا : استكمالا للجهود المشتركة لدعم الاسر غير القادرة، قام المصرف المتحد باستكمال التعاون مع مؤسسة دار الاورمان، بهدف تخفيف حدة آثار برد الشتاء على الأسر والأطفال والمسنين. وذلك عن طريق فتح حساب لتلقى الدعم المادى لشراء البطاطين. هذا وقد شارك فى هذه الحملة فريق عمل المصرف المتحد وعدد كبير من عملاء المصرف المتحد من خلال ٦٨ فرعا منتشرة بجميع انحاء الجمهورية.

كما قام المصرف المتحد بالتسهيل على عملائه طرق التبرع وتقديم اوجة الدعم والمساندة المجتمعية باطلاق مجموعة من الحلول الرقمية تحت مسمى "بنكك على الخط" منها: الموبيل البنكى والانترنت البنكى ومحفظة UB الذكية فضلا عن اكثر من ٢٢٥ ماكينة صراف آلى منتشرة على مستوى الجمهورية. تعمل هذه الحلول الرقمية على مدار الساعة ٧ ايام فى الاسبوع بمعايير الخدمة العالمية .

وتعقيبا على هذا الشراكة التنموية والمشروعات الوطنية بين المصرف المتحد ومؤسسة الاورمان، يقول اشرف القاضى – رئيس المصرف المتحد – ان العمل التنموى يعتبر ملحمة وطنية بكل المقاييس. فالشراكة المتنامية بين مؤسسات الدولة والمؤسسات الاقتصادية ومؤسسات المجتمع المدنى تعتبر ملحمة وطنية لتكافل المصريين لدعم القرى الاشد احتياجا وجموع المهمشين نحو حياة كريمة.

وقال القاضى أن الرئيس عبد الفتاح السيسى اطلق العام الماضى ٢٠٢٢، عام المجتمع المدنى ومع بدايات هذا العام ٢٠٢٣ شهد مراسم اطلاق التحالف الوطنى للعمل الاهلي. وهذا تاكيد على الدور الكبير الذى تقوم به منظمات المجتمع المدنى من اجل مساندة الدولة المصرية فى طريق التنمية المستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وحرص الدولة باجهزتها المختلفة على التنسيق الكامل مع مؤسسات المجتمع المدنية لمد قاعدة الشمول الخدمى والتنموى لجميع انحاء الجمهورية بما فى ذلك المناطق المهمشة، ليضمن وصول الخدمة بجودة الى المستحقين سواء دعما ماديا او خدميا من صحة وتعليم وفرص عمل.

من جانبه، أكد المهندس حسام القبانى – رئيس مجلس إدارة جمعية الاورمان – أن الجمعية تعتز وتقدر الذى يقوم به المصرف المتحد فى تنفيذ مسئوليته المجتمعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة مصر ٢٠٣٠، مشيرا الى ان المصرف المتحد يهتم بالمشاركة فى مختلف الأنشطه التى تقدمها الجمعية للفئات الأكثر استحقاقا و أن هناك خطط مستقبلية تم مناقشتها مع المصرف المتحد لاستمرار التعاون لسنوات مقبلة باذن الله لتعظيم العائد على المستفيدين من دعم المصرف المتحد للأنشطة التى تقدمها جمعية الاورمان.

وجمعية الأورمان هى مؤسسة غير هادفة للربح تعمل على خدمة المجتمع المصرى منذ ثلاثين عاما بالتعاون مع المؤسسات و الأفراد لخدمة الفئات الأكثر احتياجا فى كافة محافظات الجمهورية وتستهدف جمعية الأورمان أثناء قيامها بالعمل التنموى تحقيق ١٢ هدفا من أهداف التنمية المستدامة و التى تتسق مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وذلك من خلال عدة محاور رئيسية :

الصحة : من خلال مستشفيات شفاء الأورمان للكبار والأطفال لعلاج مرضى السرطان فى الصعيد بالمجان – إجراء عمليات قلب و عيون للفئات الأولى بالرعاية – تقديم الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية لذوى الاحتياجات الخاصة .

تنمية المجتمع :من خلال إعادة الأعمار للمنازل الغير أمنة ، توصيل مياة نظيفة لهذه المنازل و توفير فرص عمل و مشاريع صغيرة لغير القادرين و المرأة المعيلة .

رعاية الأيتام: من خلال إدارة ٥ دور لرعاية الأيتام و ذوى الاحتياجات الخاصة و تنظيم يوم اليتيم أول جمعة من إبريل.

المساعدات الموسمية : من خلال توزيع كراتين مواد غذائية فى رمضان و لحوم الأضاحى طوال العام للقضاء على الجوع و توزيع البطاطين و تعريش الأسقف ضمن حملة ستر ودفا لحماية الأسر من برد الشتاء.

تقرير – هالة سعيد

مدينتى الفاضلة

نجوى فى التوحيد والنور

منى ثابت

نجوى الحفناوى صديقتى المدهشة، روحها احتفظت بملامحها منذ التقينا بكلية الاعلام، هذا الأمس الحى المُغذى .. وهذا فى حد ذاته إدهاش ورجاء وفرح عظيم.. لا زالت تشاغب لتسلخ أى متغابى أو فتاى يتحذلق دون تردد أو تأجيل، تجلده بخفة ظل وسعة اطلاع، فتلجم أكبر تخين وتدفع ضرائبها بفخر.. يمرض صوتها لو اضطرت لقمع أو تأجيل رأيها.. نجوى عملت فى القاهرة سنوات قليلة بعد تخرجنا، تنقلت من الأخبار للجمهورية ثم انسحبت من صحافة أواخر السبعينات، رغم زخمها بالأستاذة وبالمهنية.. فازت بها الأمم المتحدة مترجمة مثقفة احترافية أمينة، لوثائق ومعاهدات دولية تنشد السلام وتنحاز للإنسانية.. تترجم من الفرنسية والانجليزية إلى العربية، وتعيش أحداثا عالمية حية، ومؤتمرات دبلوماسية بذات الدأب والحيوية، وكأن كل مثيقة مغامرة.. وظلت مصر نابضة فى وجدانها.

اكتسبت نجوى ذكاء التقاط التفاصيل، ومتعة النبش لاستنباط الحقيقة، بتعشيق سياسات الدول، وعقليات رؤساؤها مع شبكة المصالح.. حتى أضحت صاحبة كرامات سياسية.

فى مهمة خاطفة بالقاهرة، احتاجت نجوى لشنطة سفر، نصحها ناصح بالتوحيد والنور، سلسلة المحلات الشهيرة بوفرة البضائع وانخفاض الأسعار.. دخلت بحيويتها وفضولها تتفحص المكان والبضائع، وتمارس هواية التواصل الانسانى والمجتمعى مع الباعة!! لم يفاجئها عدم التجاوب، لكنها لاحظت تلصص أكبرهم لحية عليها، يتمتم منقبضا هامسا بفحيح يستعيذ بالله من الشيطان الرجيم، وعيون تفضحه!! ولم يرتفع صوته إلا بكلمات « لثلاث تخرج المرأة»، وينخفض جبنا!! اقتربت نجوى منه متسائلة بصوت واضح ودود، وماهى الثلاث التى تخرج فيها المرأة؟ لم يجب!! كررت سؤالها ثلاثا، فتجاهلها مشمأنطا مذعورا!! لتحاصره بسؤال « وماهو حكم المرأة المعيلة التى تخرج للعمل للانفاق على زوج عاطل؟ » صمت عن التلاوة، مختبأ فى ظل لحيته على المكتب، ولاح شبح ابتسامات شماته من زملائه الباعة.. خرجت نجوى ثائرة من تردى الفكر والسلوك، لكنها اشترت الحقيبة بعد التأنى فى الفحص والاختيار.

هذه واقعة عدوانية وتحرش وتنمر على صريح من بائع ضد زبونة!! واقعة متكررة تتجاهلها غالبية المصريات يأسا من اصلاح، وخضوعا لوضع فرض نفسه بمختلف وسائل الترهيب، وتجنبا لتطاول فج يتنامى لأن الجهل أطفأ بصيص ضوء العقول، وشحنها سلبية واتكالية.. الموقف جدد مخاوف، هل سبب التعدى عليها أنها سافرة (متبرجة) داخل محل سلفي!! أم لتصور الملتحى أنها مسيحية، أو مسلمة منفلته، فلعنها بما تجهل لتحقيرها بحديث يفرض أن «تخرج المرأة للرجل أو لدفنها، ولشرط ثالث فشلت أنا وصديقتى هالة المحجبة فى التوصل لمعرفته.. لكنها شاركتنى دهشتى من ازدواجية مالك سلسلة محلات التوحيد والنور الذى يمنع توظيف السيدات، لكى يبيع لهن الرجال ملابسهن الداخلية!! هذه الواقعة هى إحدى ثمرات تأجيل تطوير التعليم العام، وغزو تعليم دينى متطرف.. مبادرات تضامن شيخ الأزهر مع الكنيسة لنشر التسامح وقبول الآخر محمودة، ولا ينقصها إلا جرأة توحيد مناهج المدارس المصرية كلها، وتمشيطها من التمييز، توازيا مع دعم إعلامى نابه.. سألت نجوى لماذا لم تقدم بلاغا بالتحرش، واحتفظ بإجابتها.. لكن أطالب المجلس القومى للمرأة بنوبة صحيان .